حزب التنمية الوطني

حزب التنمية الوطني هو تنظيم سياسي علماني تم ترخيصه مؤخّرا، ويدعو إلى إقامة دولة حديثة وديمقراطية في إطار سيادة القانون. يحدّد الحزب هدفه في إطار تعزيز اللحمة الوطنية من خلال التعبئة السياسية للمجتمع السوري، ولاسيّما على مستوى القاعدة لمواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية. وبوصفه جزءاً من "المعارضة الموالية"، لايدعو الحزب إلى إسقاط النظام، وإنّما لإقامة ديمقراطية دستورية من خلال الوسائل السلمية والقانونية.

كما هو الحال مع الأحزاب الأخرى التي حصلت على ترخيص من وزارة الداخلية منذ شباط/فبراير 2012، من الصعب التحقّق ممّا إذا كان حزب التنمية الوطني ينتمي إلى المعارضة "الموالية للحكومة"، أو أنه صنيعة النظام، وجزء من المعارضة "الزائفة".

الشخصيات الرئيسة

زاهر سعد الدين: المؤسّس
محمد سمعان: المتحدث باسم الحزب

الخلفية

تم تسجيل الحزب لدى وزارة الداخلية بعد تعديل المادة 8 من الدستور السوري عن طريق الاستفتاء العام في شباط/فبراير للسماح بإنشاء أحزاب سياسية غير تلك التي تنتمي بالفعل إلى الجبهة الوطنية التقدمية التي يسيطر عليها حزب البعث. ويسمح للأحزاب الجديدة بضم أعضاء جدد، وعقد الاجتماعات، وطرح مرشحين في الانتخابات. وعلى رغم أن حزب التنمية الوطني ذكر في البداية أنه يعتزم الترشّح في انتخابات مجلس الشعب في أيار/مايو، إلا أن مؤسّس الحزب زاهر سعد الدين أعلن في وقت لاحق أنه سيقاطع تلك الانتخابات احتجاجاً على عدم توافر الوقت الكافي لإعداد المرشحين بين موعدي الاستفتاء الدستوري وإجراء الانتخابات.

يحدّد البيان التأسيسي لحزب التنمية الوطني أهدافه الرئيسة وهيكله الانتخابي؛ حيث ينتخب أعضاء المؤتمر العام الرئيس، وهم الذين ينتخبهم أعضاء دوائرهم الانتخابية المناطقية. يقع مقرّ الحزب في دمشق، لكنه يدّعي أن لديه اتصالات مناطقية قويّة من خلال شبكات الناشطين على مستوى القاعدة.

البرنامج السياسي

سياسته تجاه الأزمة

- يرفض التدخل العسكري الخارجي
- يرفض تسليح المعارضة.
- يدعم الحوار مع النظام.
- يدعم خطة عنان للسلام.

أهدافه السياسية

- إقامة نظام دستوري ديمقراطي.
- ترسيخ مبادئ الجمهورية والعدالة والتضامن الاجتماعي الإيجابي وسيادة القانون.
- الحفاظ على سيادة الدولة وإقامة دولة حديثة "أفضل".

- إجراء إصلاحات مثل خطط الرعاية الاجتماعية، و"شبكات الأمان الاجتماعي" تقوم على تحقيق حقوق الإنسان، والحفاظ على الكرامة وتعزيز الوحدة الوطنية.
- سوق حرة والقضاء على الفساد والاحتكار، وخصوصاً في قطاعي البناء والزراعة.

قضايا السياسة الخارجية

يشجع الاستثمار الخارجي والوطني في إطار اقتصاد مفتوح